# توقعات بنمو سوق تقنية المعلومات السعودي لـ 4,9 مليارات دولار بحلول 2015

جانب من معرض جايتكس السعودية 2012

يعد قطاع تقنية المعلومات المتنامي في المملكة العربية السعودية الأكبر حاليا في منطقة الخليج العربي، وتتوقع الدراسات المختصة تحقيقه نموا ملحوظا لتصل قيمته إلى 4,9 مليارات دولار بحلول العام 2015. ويستحوذ سوق التقنية السعودي على نحو 70٪ من إجمالي الأعمال والمشاريع المتعلقة بتقنية المعلومات في الدول الخليجية، حيث استقطب استثمارات ضخمة بقيمة تجاوزت 35 مليار دولار على مدى السنوات العشر الأخيرة.

ووضع مجلس الشورى بالمملكة العربية السعودية هدفا استراتيجيا يتمحور حول زيادة مساهمة قطاع تقنية المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 20٪ بحلول العام 2020، ما يعكس الجهود الحكومية الحثيثة الرامية إلى دفع عجلة تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات باعتبارها أولوية وطنية. وتتمتع المملكة بالعديد من عوامل النمو الداعمة لتحقيق هذا الهدف، وفي مقدمتها اتساع شريحة الشباب والنمو السكاني المطرد الذي يتوقع أن يرفع حصة الفرد من الإنفاق على تقنية المعلومات لتصل إلى 186 دولارا خلال السنوات الثلاث المقبلة. ومن المحتمل أن يتم إنفاق ما يزيد على 4 مليارات دولار على المشاريع المحلية ضمن مختلف المجالات المتعلقة بتقنية المعلومات في المملكة، بما فيها مراكز البيانات وألعاب الفيديو والأجهزة الحاسوبية وخدمات تقنية المعلومات والاتصالات وغيرها من الصناعات المرتبطة.

ويوفر معرض «جايتكس السعودية 2012» المعرض السعودي الدولي الحادي عشر لتقنية المعلومات والاتصالات، فرصة مثالية لتعريف المستثمرين ورجال الأعمال المحليين والإقليميين والدوليين على الإمكانات الهائلة المتاحة ضمن قطاع تقنية المعلومات السعودي الذي يشهد نموا وازدهارا متسارعا. وستعقد الدورة القادمة من المعرض التجاري الرائد لتقنية المعلومات والاتصالات في المملكة العربية السعودية، من 21 وحتى 24 مايو المقبل في مركز الرياض الدولي للمؤتمرات والمعارض تحت رعاية وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات السعودية.

وصرح مصدر رسمي من «شركة معارض الرياض المحدودة» (REC) قائلا: «باتت المملكة العربية السعودية أكثر تقبلا وانفتاحا لمفهوم النمو القائم على التقنية، وهو ما يعزز ريادتها ضمن اقتصادات المنطقة. ويوفر سوق تقنية المعلومات السعودي فرصا واعدة للشركات العربية والدولية، خاصة مع توجه الحكومة نحو تسريع وتيرة تطوير وتنمية إمكانات تقنية المعلومات والاتصالات المحلية، واعتبارها ضمن أبرز الأولويات.

# العتيبي: جولة خليجية للاتحاد العربي لمكافحة التزوير للحد من جرائم التزييف

الدوحة ـ كونا: قال رئيس الاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزييف مطلق ابورقبة العتيبي امس ان الجولة الخليجية التي يقوم بها ممثلو الاتحاد تهدف الى شرح الانشطة التي يمارسها الاتحاد للحد من وقوع جرائم التزوير المنظمة العابرة للحدود التي تعتبر مدخلا اساسيا للارهاب.

جاء ذلك في تصريح للعتيبي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) في ختام زيارته الرسمية للدوحة التي استمرت يومين والتقى خلالها وزير العدل القطري حسن الغانم ومدير الأمن العام اللواء سعود الخليفي.

واوضح العتيبي انه شرح للوزير الغانم واللواء الخليفي أهداف الاتحاد العربي لمكافحة التزوير والتزييف والذي يعد احد أوجه العمل العربي المشترك.

واشار الى ان التزوير والتزييف يعتبران في العالم المعاصر مدخلا اساسيا للارهاب، مؤكدا ان ايجاد التعاون العمل العربي المشترك في هذا المجال يعد من اهم العناصر للحد من اخطار الارهاب.

وبين ان المسؤولين القطريين ابدوا الاستعداد للانضمام للاتحاد والمشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي «انقاذ العالم من التزوير والتزييف» الذي سيركز على امن المعلومات وغسيل الاموال والتزوير والتزييف وحقوق الملكية الفكرية والشراك الخداعية والجريمة الاقتصادية وحماية الوثائق والمستندات الحكومية ومكافحة القرصنة الالكترونية والجودة، والذي سيعقد في شرم الشيخ بمصر في 25 ابريل المقبل.

ولفت العتيبي الى ان الاتحاد سيعلن في المؤتمر عن جائزة النزاهة العربية لاهم شخصية عربية ساهمت في تقديم العون لشعوبها العربية واثرت من خلال تواجدها في الحفاظ على العلاقات العربية المتميزة ومكافحة الجريمة الاقتصادية والامنية.

وذكر ان الاتحاد سيشرع في انشاء اكاديمية عربية متخصصة لعلوم وابحاث مكافحة التزوير والتزييف، مشيرا الى انه تم شرح اهداف تلك الاكاديمية المتخصصة لمسؤولي وزارة الداخلية القطرية.

ولفت الى ان الاتحاد يقوم بجولات خليجية عربية لشرح مفهوم واهداف الاتحاد للهيئات الحكومية العربية للحد من وقوع جرائم التزوير المنظمة العابرة للحدود التي تعتبر في عالمنا المعاصر مدخلا اساسيا للارهاب.

وأوضح ان إيجاد تعاون عربي يحد من تلك الخطورة الإرهابية التي تستهدف جميع الأنماط والأشكال في جميع المجالات العربية وان الاتحاد يقوم باستحداث البرامج العالمية في مجال مكافحة التزوير والتزييف لعرضها على الحكومات العربية.

واكد العتيبي ان الاتحاد يساهم من خلال خبرائه في مجال مكافحة غسيل الأموال والتزوير ومكافحة تمويل الإرهاب بتقديم العون لكل الوزارات العربية الأمنية والاقتصادية والمالية من خلال لجانه المتعددة التي تقدم المشورة والنصائح والتقارير للجهات الحكومية بالدول العربية.

مطلق العتيبي

# تكاليف حملات العمرة تقفز 30٪ بسبب السكن

العربية: أرجع عدد من مكاتب حملات العمرة في السعودية الزيادة في أسعار رحلات العمرة للشخص ما بين 25٪ و30٪ إلى الزيادة التي تشهدها أسعار السكن في المنطقة المحيطة بالحرم المكي، التي زادت بالمثل.

ونقلت جريدة «الوطن» السعودية عن مدير حملة الدمام للعمرة عبدالله سالم بن صديق قوله إنه رغم الإقبال الجيد وزيادة عدد رحلات العمرة خلال إجازة منتصف العام الدراسي، إلا أن الرحلات لم تكن كما هو المأمول نظرا لسفر نسبة كبيرة من السعوديين لبعض الدول بالخارج لقضاء الإجازة. وأشار ابن صديق إلى أن أيام نهاية الأسبوع هي أيام الذروة بالنسبة لحملات العمرة، مبينا أن زيادة الرحلات تأتي بسبب تفضيل الناس هذا الوقت الذي تتمتع فيه المملكة بأجواء مميزة يفضلها المعتمرون عن أيام الصيف الأكثر حرارة.

وأوضح أن أكثر الأيام التي تشهد نقل المعتمرين هي أيام الاثنين والثلاثاء والأربعاء، إذ تعمد حملات العمرة لزيادة عدد رحلاتها خلال هذه الأيام لمواجهة الطلب المتزايد من الراغبين في أداء العمرة، بينما تستمر الرحلات الاعتيادية خلال بقية الأيام.

من جانبه، قال مدير عام حملة الفرقان للحج والعمرة إبراهيم المزيني إن أي زيادة تطرأ على الخدمات المقدمة تتم إضافتها على قيمة الرحلة للمعتمر مع الحفاظ على هامش الربح، مشيرا إلى أن ارتفاع أسعار السكن في مكة بلغ خلال هذه الفترة 30٪ تقريبا مما ينعكس على أسعار رحلات العمرة.

وأشار المزيني إلى أن العوائق التي تواجه حملات العمرة في هذا الوقت تتعلق بإمكانية الحجز على الخطوط السعودية، لاسيما للحملات التي تنقل المعتمرين عبر الجو، حيث تسببت قلة الحجوزات وعدم توافرها إلى توقف عدد من حملات العمرة عن العمل خلال هذه الفترة.

واضاف أن إحدى المشكلات التي تعاني منها حملات العمرة هي عدم وجود تنظيم لحملات العمرة حتى الآن، مما دفع كثيرا من المكاتب غير المرخصة إلى العمل في هذا المجال، مما خلق تدنيا في مستوى الخدمة المقدمة للمعتمرين وأشعل المنافسة مع الحملات المرخصة من وزارة الحج، مقدرا عدد المكاتب غير المرخصة التي تعمل في مجال نقل المعتمرين وتنظيم الحملات لهم بـ 80٪ يديرها أجانب تحت أسماء سعوديين.

# في تقرير أعدته شركة "بيتك" للأبحاث حول الموازنة الجديدة للسلطنة
# «عُمان» ترفع حجم الإنفاق إلى 10 مليارات ريال في 2012

ذكر تقرير أعدته شركة «بيتك» للأبحاث المحدودة، التابعة لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) حول الموازنة العامة لسلطنة عمان للعام 2012، أن إجمالي الإنفاق العام شهد زيادة بنسبة نحو 10٪ للعام الجاري ليبلغ 10 مليارات ريال عماني، مشيرا إلى أن خلق فرص عمل يشغل الأولوية القصوى في الموازنة، حيث يستأثر بنحو 35٪ منها، بينما يحتل قطاعا الأمن والدفاع المرتبة الثانية بنسبة 26٪، في الوقت الذي تعد فيه السلطنة واحدة من أكبر دول العالم إنفاقا على القطاع العسكري.

وأشار التقرير إلى أن الموازنة الجديدة حملت مؤشرات ايجابية من بينها ارتفاع الإيرادات المتوقعة بنسبة 20,5٪، وانخفاض العجز إلى نحو 1,2 مليار ريال، بما يجعل السلطنة قادرة على تحقيق أهدافها، إلا أن التقرير حذر من تراجع أسعار النفط على المدى الطويل والذي قد يخلف عجزا ماليا ضخما ويعطل تحقيق بعض الأهداف.

وفيما يلي تفاصيل التقرير:

كشفت وزارة المالية في سلطنة عمان عن ميزانيتها لعام 2012 في يناير الحالي. وقد خصصت الحكومة العمانية 10 مليارات ريال عماني لنفقات الميزانية في عام 2012، بزيادة قدرها 9,9٪ على أساس سنوي أو 0,9 مليار ريال من النفقات لعام 2011 والتي بلغت 9,1 مليارات ريال.

وبالنظر إلى توزيع هذه النفقات، نرى أنه تم تخصيص 35٪ من حجم الإنفاق المتوقع لعام 2012 لإنفاقه على الوزارات المدنية، والتي تعكس الأولوية الأعلى في سلطنة عمان لتوفير فرص عمل للمواطنين في القطاع العام. وتهدف الميزانية إلى خلق 36000 فرصة عمل في القطاع العام لهذا العام، وتتركز فرص العمل الجديدة بشكل رئيسي لتعزيز حجم عدد أفراد القوات المسلحة بالسلطنة. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من المتوقع أن توفر المؤسسات العامة في الدولة 2000 فرصة عمل جديدة للشباب العماني في عام 2012. وتعد سلطنة عمان واحدة من أعلى دول مجلس التعاون الخليجي من حيث نسبة الشباب إلى عدد السكان. ويؤكد ذلك التعداد الأخير لصندوق النقد الدولي والذي يشير إلى أن معدل البطالة بين المواطنين العمانيين (ومعظمهم من الشباب) بلغت نسبته 24,4٪ في عام 2010.

ويخصص اكبر ثاني جزء من نفقات الميزانية لعام 2012 لقطاعي الدفاع والأمن بنسبة 26٪. وتعد نسبة الإنفاق على الدفاع في سلطنة عمان من بين أعلى المعدلات في العالم مع ما يقرب من 10,0٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لعدة سنوات مضت. يأتي حجم الإنفاق على الأمن والتسلح مع تزايد حالة عدم الاستقرار على حدودها الجنوبية مع اليمن، إضافة إلى التهديدات الإيرانية بإغلاق مضيق هرمز والتي تهدد مرور السفن في المياه الإقليمية الشمالية للسلطنة، إضافة إلى بعض التهديدات الخارجية التي قد تواجهها. وعلاوة على ذلك فان المظاهرات التي شهدتها السلطنة في عام 2011 أدت إلى إعادة تقييم للأمن الداخلي للسلطنة.

بالإضافة إلى ذلك، ارتفعت النفقات المخصصة لقطاع التعليم لتصل إلى 1,3مليار ريال وهو ما يمثل 13٪ من مجموع النفقات لعام 2012، وذلك ارتفاعا من الإنفاق على التعليم خلال عام 2011 والذي بلغ مليار ريال عماني ما يمثل 11٪ من مجموع النفقات في عام 2011. الحكومة العمانية تعتزم تقديم برنامج التدريب من أجل التوظيف. وتتوقع الحكومة أن يتم تدريب 24 ألفا من العمانيين وانخراطهم في إطار هذا البرنامج لتدريبهم محليا و12 ألفا في الخارج. ومن المقرر أن يتم تأهيلهم من خلال دورات في اللغة الإنجليزية قبل ابتعاثهم إلى الخارج للتدريب.

إضافة إلى ما سبق، فإن من الأولويات الأخرى التي تنوي الحكومة الإنفاق عليها والتي تم تسليط الضوء عليها في ميزانية 2012 ما يلي:

- تخصيص نصف مليار ريال للإنفاق على القطاع الصحي.
- تخصيص 100 مليون ريال للإنفاق على الضمان والرعاية الاجتماعية.
- وضمن هذه الميزانية التنموية لهذا العام سيتم تخصيص اعتمادات بقيمة 120 مليون ريال لبناء 2500 وحدة سكنية لذوي الدخل المحدود.

ويقدر حجم الدعم الحكومي المقدم بشكل مباشر وغير مباشر للمواطنين بـ 1,2 مليار ريال.

وبالنظر إلى الإيرادات المتوقعة للميزانية، فإنه يتوقع للسلطنة زيادة إجمالي الإيرادات بنسبة 20,5٪ على أساس سنوي، وصولا إلى حجم إيرادات متوقع في 2012 عند 8,8 مليارات ريال، ارتفاعا من إيرادات الميزانية في عام 2011 والتي سجلت 7,3 مليارات ريال، بدعم من نمو الإيرادات النفطية القوية. ومن المتوقع لعوائد النفط (والذي يشكل نحو 80٪ من إجمالي الإيرادات) أن ترتفع بنسبة 20,3 ٪ على أساس سنوي لعام 2012 وصولا إلى 7,1 مليارات ريال لعام 2012، وذلك ارتفاعا من عوائد محققة من النفط بقيمة 5,9 مليارات ريال لعام2011 مع استمرار التوقعات ببقاء أسعار النفط عند الـ 100 دولار للبرميل في عام 2012.

وبالتالي، فانه من المتوقع أن يتراجع العجز في ميزانية سلطنة عمان في عام 2012 إلى 1,2 مليار ريال عماني، ما يمثل (5٪ من الناتج المحلي الإجمالي) وذلك تراجعا من عجز لعام 2011 تبلغ قيمته 1,9 مليار ريال عماني ما يمثل (7,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي). نعتقد أن الأهداف المالية التي وضعتها السلطنة ستستطيع تحقيقها خاصة في ظل الأسعار الحالية للنفط الخام والتي هي أعلى بكثير من سعر التعادل للنفط والبالغ 75 دولارا للبرميل، وأظهرت البيانات أن أسعار خام غرب تكساس الوسيط للنفط الخام لايزال مرتفعا فوق مستوى الـ 100 دولار وذلك خلال شهر ديسمبر 2011، وبلغ متوسط سعر البرميل خلال عام 2011 نحو 95 دولارا للبرميل. نتوقع أن يستمر الاتجاه التصاعدي لأسعار النفط في عام 2012، وان تبقى الأسعار فوق مستوى 100 دولار للبرميل.

ومع ذلك، فلابد أن نضع بالحسبان أن السلطنة من الممكن أن تواجه المخاطر في حال هبوط أسعار النفط لفترات طويلة. ويمكن لانخفاض أسعار النفط عن المستويات المرتفعة السائدة تاريخيا أن يؤدي بسرعة إلى عجز مالي ضخم. إذا ما استمر، وفي حال انخفاض الأسعار، فمن الممكن أن يحصل تراجع في الإنفاق، مما يؤدي إلى تراجع النمو بشكل حاد في الاقتصاد غير النفطي. ان تنفيذ سياسات مالية محكمة على المدى الطويل يعتبر حجر الأساس لنجاح السياسات المالية وتحقيق الاستدامة المالية للدولة.

مع إدراكنا لما تقوم به الدولة من خطوات حثيثة نحو التنويع الاقتصادي خاصة من خلال الصادرات غير النفطية، وبشكل رئيسي البتروكيماويات ومن ثم الأسمدة واللذان يمثلان نحو 20,0٪ من إجمالي الصادرات.

**التوظيف أولوية قصوى يليه الإنفاق على قطاعي الأمن والدفاع**

**8,8 مليارات ريال الإيرادات المتوقعة في الموازنة الجديدة**

**ميزانية سلطنة عُمان المتوقعة (2011ـ2012)**

| مليون ريال عُماني | ميزانية 2011 | ميزانية 2012 |
|---|---|---|
| الدخل الإجمالي | 7,3 | 8,8 |
| النفط والغاز | 5,9 | 7,1 |
| الدخل الحالي والأساسي | 1,4 | 1,6 |
| إجمالي النفقات | 9,1 | 10,0 |
| النفقات الحالية | 4,7 | 6,4 |
| الأمن والدفاع | 1,7 | 2,6 |
| الوزارات المدنية | 2,6 | 3,5 |
| التعليم | 1,0 | 1,3 |
| الصحة | 0,3 | 0,5 |
| النفقات على الاستثمارات | 2,5 | 2,7 |
| إنتاج النفط والغاز | 1,6 | 1,3 |
| ميزانية تطوير الوزارات المدنية | 1,2 | 1,4 |
| الإعانة المقدمة للقطاع الخاص | 1,0 | 1,2 |
| ناتج الميزانية (الفائض، العجز) | 1,9ـ | 1,2ـ |

المصدر: وزارة المالية، العمانية، شركة «بيتك» للأبحاث المحدودة

## حملة تسويقية جديدة للبطاقات في 100 يوم
# «بيتك» يقدم لعملائه عروضاً للفوز بجهاز Samsung Galaxy Note

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن إطلاق عرض خاص لعملائه حملة البطاقات المصرفية، يمكنهم من ربح هاتف Samsung Galaxy Note، عند قيامهم بعملية شراء بقيمة 10 دنانير باستخدام بطاقات «بيتك» فيزا وماستركارد الائتمانية أو مسبقة الدفع داخل وخارج الكويت. كما يمكن للعملاء أيضا الربح من خلال استخدام بطاقات السحب الآلي «الخصم المباشر» للعمليات الشرائية خارج الكويت.

وأوضح نائب مدير إدارة البطاقات المصرفية سالم عبدالوهاب الدويسان، أن الحملة التسويقية الجديدة التي انطلقت في 26 يناير الجاري تستمر لأكثر من ثلاثة أشهر حتى الرابع من مايو المقبل، لمنح الفرصة لعملائنا للاستفادة من الحملة التي تنطلق لمكافأتهم وتمييزهم، فضلا عن ترسيخ مبادئ وأهداف «بيتك» في هذا المجال والرامية إلى تنشيط حركة المبيعات، وتحقيق الفائدة للتجار والأسواق، والسعي لاستخدام البطاقات المصرفية بديلا عن النقود تفاديا للمخاطر التي يتعرض لها العملاء وتماشيا مع التوجهات المصرفية العالمية.

سالم الدويسان

وأشار الدويسان إلى أن العملاء سيتأهلون مباشرة لدخول السحب عند استخدام بطاقات الدفع المسبق (الأسرة، الخير، وحسابي للشباب) والبطاقات الائتمانية لدى أجهزة نقاط البيع مع كل عملية شراء بقيمة 10 دنانير داخل الكويت وخارجها، بينما يتأهل حملة بطاقات «السحب الآلي» الخصم المباشر في حال استخدامها خارج الكويت فقط.

وذكر أن تزامن الحملة التسويقية الجديدة مع احتفالات الكويت بأعياد التحرير والاستقلال، يعطي الحملة زخما إضافيا ويساعد في تحقيق أهدافها المرجوة، كما تتقاطع مع الأهداف التي ينشدها منظمو المهرجانات والمتمثلة في تنشيط الحركة التجارية في الكويت.

وأكد الدويسان على اهتمام «بيتك» بانتقاء البرامج الترويجية التي تتناسب مع تطلعات العملاء وذلك في إطار سعيه لمكافأة عملائه وتعزيز ولائهم، مشيرا في هذا الصدد إلى أن «بيتك» أطلق خلال العام الماضي مجموعة من البرامج والحملات التسويقية لاقت نجاحا جيدا بين أوساط العملاء والسوق المحلي، الأمر الذي يعكس الثقة التي يتمتع بها البنك ونجاحه في تقديم المنتجات والخدمات التي تلائم احتياجات العملاء وتستجيب لتطلعاتهم، كما يشعرنا بالاطمئنان أننا نقدم الأفضل لعملائنا.

وشدد الدويسان على أن «بيتك» يعمل بشكل دائم لتعزيز حصته السوقية ليس عن طريق زيادة حجم الإصدار فقط، بل بتوعية العملاء وحثهم على الاستخدام من خلال الحملات الترويجية ذات الجوائز القيمة التي تبين مزايا استعمال البطاقات من حيث الأمان وترتيب الميزانية الشخصية وتوفير الوقت والجهد، معتبرا هذا الأسلوب توجها عالميا، يصعب تجاهله.

# «الهاكرز» يواصلون محاولة اختراق البنوك السعودية

العربية: أكدت مصادر مصرفية أن البنوك السعودية تتعرض يوميا لمحاولات اختراق للأنظمة الداخلية وحسابات العملاء من قبل «الهاكرز»، مشيرة إلى أنها نجحت في التصدي لهذه المحاولات ولم يتم تسجيل أي اختراق حتى الآن.

وأوضح رئيس لجنة الإعلام والتوعية المصرفية في البنوك السعودية طلعت حافظ لصحيفة «الاقتصادية» السعودية أن المصارف تتعرض يوميا لمحاولات اختراق للأنظمة الداخلية وحسابات العملاء، ولكن لم يتم تسجيل أي اختراق نظرا لما تتمتع به من أنظمة ومعايير عالمية.

ونفى ما تردد حول وجود اختراق لأنظمة بعض البنوك السعودية، قائلا «لم تكن هناك محاولات جدية إنما محاولات اعتيادية، لكن في ظل الأوضاع الحالية يتردد عن أي محاولة أنها محاولة اختراق حقيقية، إلى الآن لم يخترق أي موقع من مواقع المصارف المحلية».

وأضاف حافظ «البنوك في المملكة تطبق أعلى المعايير الدولية فيما يتعلق بأمن المعلومات بالذات فيما يتعلق بالأنظمة الداخلية أو التي لها علاقة بحسابات العملاء وبطاقات الائتمان»، مبينا أن محاولات الاختراق العادية تتم بشكل يومي، المهم ألا ينتج عنها اختراق للنظام في البنوك السعودية نتيجة لتطبيق الأنظمة والمعايير المطلوبة.

وتابع «نتابع باستمرار وعلى مدار الساعة أنظمة المعلومات ولا نقلل من أهمية الموضوع على مدار العام، وبالتعزيز والدعم بكل ما يستجد في العالم من أنظمة حديثة لتحسين أداء تلك الأنظمة في البنوك والمحافظة على سرية المعلومات التي لها علاقة بالأنظمة أو التي لها علاقة مباشرة بالعملاء».

وعن اختراق البطاقات الائتمانية، أوضح أن البطاقات الائتمانية تستخدم في عدد كبير من المواقع، حيث تستخدم في أكثر من 100 مليون موقع على مستوى العالم، ولا تتساوى تلك المواقع في مستوى ودرجة الحماية للبطاقات، ولا يمكن أن نقارن موقعا إلكترونيا محدودا بمستوى الحماية في موقع إلكتروني واسع، فيجب على العملاء المساندة في عملية أمن المعلومات بالتعاون مع جهات مضمونة غير مشبوهة أو مزيفة، بالتأكد قبل التعامل مع أي موقع من المواقع المشبوهة.

ونصح العملاء باستخدام بطاقات مخصصة للتسوق الإلكتروني، وهي عادة بطاقات ائتمانية مسبوقة الدفع بحد منخفض يستخدمها حاملها ويمكن إعادة تغذيتها عن طريق التغذية الذاتية أو عن طريق البنك، وبالتالي تمكن العميل من وضع المبلغ المناسب للقيمة الشرائية أو المبلغ المراد الاحتفاظ به، ويعاد تغذيتها مرة أخرى بالذات عند التعامل مع المواقع التي لم يتأكد من الحماية الأمنية التي توفرها.